جامعة حمّة لخضر الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة التاريخ
السنة الثالثة تاريخ عام
مقياس الثورة التحريرية 1954-1962
الدكتور: عثمان زقب

الدرس السادس: التنظيم العسكري للثورة التحريرية
تمهيد
1)التزود بالأسلحة.
أ)التزود بالسلاح أثناء التحضير لاندلاع ثورة التحرير 1947-1954:
ب)التزود بالسلاح خلال ثورة التحرير 1954-1962:
2) أساليب المواجهة العسكرية
استنتاج.

تمهيد:
شكّلت قضية التسليح أصعب التحديات التي واجهت ثورة التحرير سواء كان ذلك أثناء التحضير لها أو خلال اندلاعها وتطورها لما يمثله من أهمية قصوى لاستمرار العملية الثورية.

1) التزود بالأسلحة.

أ)التزود بالسلاح أثناء التحضير لاندلاع ثورة التحرير 1947-1954:

لقد عبّرت المنظمة الخاصة منذ البداية على مشكلة نقس السلاح ومخاطرها في مواجهة قوة عظمى عضو في الحلف الأطلسي؛ وضمن هذا الإطار يقول حسين آيت أحمد:"..هنا تبرز نقاط الضعف للمنظمة، الضعف القاتل للثورة، نحن ينقصنا السلاح والمال، ليس لدينا لا السلاح ولا المال، مقارنة مع قوة عسكرية لديها أحدث تسلح في القوات البرية والجوية والبحرية، جيش كلاسيكي مع قوة تقاليده وخبرته، والمنظمة الخاصة، لا تملك حتّى الأسلحة الكافية لتكوين عناصرها"[1].

حاولت المنظمة الخاصة من تأسيسها بذل جهود كبيرة من أجل الحصول على السلاح والذخيرة، وهذا ما أدى بهم للاهتمام بالجبهة الجنوبية الشرقية كمنطقة مفضلة لجلب السلاح، لما عرفت به من شهرة في تجارة السلاح وسهولة الحصول عليه عبر المنافذ الصحراوية في تونس وليبيا عبر منطقة وادي سوف؛ وانتقل محمد بالوزداد نفسه لهذه الغاية، ونشط ضمن هذه المهمة كل من إبراهيم عصامي المنحدر من وادي سوف والقاطن في بسكرة وأحمد ميلودي مسؤول قسمة وادي سوف[2].

وهكذا تمت هذه العملية الأولى للمنظمة الخاصة لجلب السلاح في 1947 حيث تمّ تسليم 300 ألف فرنك قديم من طرف أحمد محساس إلى محمد عصامي والذي بدوره منحه الى احمد ميلودي حيث كلّ هذا الأخير ميهي بشير المدعو محمد بلحاج بالذهاب إلى ليبيا لشراء الأسلحة رفقة بشير بن موسى وعبد القادر العمودي وبالقاسم عدوكة. وكانت الكمية المقتناة تتمثل في 33 بندقية فردية نصف آلية من نوع ستاتي ايطالية الصنع. نقلت لاحقا من الوادي إلى بسكرة على متن حافلة دقليون Deglione وكانت ملك لمعمر ايطالي؛ ولفّت البنادق بالحصير لكي لا يتم اكتشافها، ووضعت بقية الأسلحة في صناديق وسلمت إلى الحافلة، على أساس أنّها طرود عادية[3].

وقد وصلت هذه الشحنة إلى بسكرة؛ حيث كان في استلامها مجموعة مناضلين منهم العربي بن مهيدي كمال زراري، الهاشمي طرودي. تمّ نقل هذه الشحنة إلى قسنطينة من طرف عبد الحفيظ بلبكري واستلمها عن المنظمة الخاصة بقسنطينة المناضل عبد الرحمان قيراس برفقة المناضلين مشاطي محمد وحباشي عبد السلام وخبئوها

[1] سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)**، دار المعرفة،الجزائر، 2009، ص18.
[2] الطاهر جبلي، **الإمداد بالسلاح أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015،ص51.
[3] نفسه،ص51.

في محل المناضل العربي بن كينيدة. ووفقا لرواية يوسف بن خدة فان هذه الشحنة قد تمّ توزيعها فيما بعد على هياكل المنظمة الخاصة في كل من سكيكدة وعنابة وزيغود يوسف(سمندو) وسطيف وقسنطينة لاستعمالها في تدريب مناضلي المنظمة الخاصة[1].

وفيما يلي قائمة لمختلف أنواع الأسلحة الفرنسيبة والايطالية والانجليزية والأمريكية التي استعملتها الثورة التحريرية أثناء اندلاعها:

الصابيو(الفردي)، بندقية الصيد (مسمار)، بندقية الصيد (صنطرة)، ستاتي (ايطالية)، المقرون (صنطرة-كابسون)، رباعي (موسكوطو)، خماسي(مصري)، السباعي (86)، مسدس (6-35 و65-7)، مسدس بولانق، طامسونن مسدس(روضة)، مسدس (بروجي)، قارة، موزير (اسبانيول)، خماسي(أمريكية)، خماسي (بلجيكية)، خماسي (اسبانيول)، الربطة (ايطالية)، سباعي (أمريكية)، الفال ميار (أمريكية)، عشاري (أنجليزية)، موزير (ألمان)[2].

بالإضافة لتلك الأسلحة والتي أغلبها كانت بنادق صيد، استخدم المجاهدون في ثورة التحرير السلاح الأبيض كالخنجر البوسعادي المشهور[3].

ب)التزود بالسلاح خلال ثورة التحرير 1954-1962:

إن تسلّح جيش التحرير كان يعتمد على عدّة مصادر أهمها: الهبات والمساعدات التي تقدمها الدول العربية والدول الاشتراكية[4].

كانت مشتريات السلاح للثورة من السوق السوداء تصل الى بالبحر الى تونس والمغرب وليبيا، أو تجمع في البلدان الأوروبية المطلة على البحر المتوسط والتي لها خطوط نقل منتظمة مع الجزائر، حيث تهرب إليها بمختلف الوسائل[5].

ومن مصادر السلاح أيضا مصنع للسلاح الخفيف والذخيرة أقامه جيش التحرير في مدينة الدار البيضاء بالمغرب يشرف عليه فنيون أمريكيون وألمان متعاطفون مع الثورة الجزائرية حيث يتقاضون رواتب عالية، وكان نشاط هذا المصنع محاطا بالسرية التامة، فلم تكن سلطات المغرب على علم به ولم تستطع المخابرات الفرنسية اكتشافه. وهكذا كان السلاح يتم تجميعه في المغرب وتقوم الشبكة السرية بتأمين إيصاله إلى قوات الداخل بمختلف الطرق والأساليب من ذلك استخدام: صناديق الخضار، البطيخ، قلل الفخار(الجرار)، خزانات وقود السيارات، أثاث المنازل، ومخابئ متعددة في السيارات[6].

كانت الجبهة البرية صاحبة السبق مقارنة بالجبهة البحرية تاريخيا من خلال الاعتماد عليها كوجهة أساسية في جلب السلاح سواء كان ذلك أثناء الإعداد لثورة التحرير الوطني أو خلالها. حيث اعتبرت منفذا استراتيجيا للعدّ والعتاد خاصة بعدما استفادت من الدعم اللوجستي للقواعد الخلفية لثورة التحرير في تونس والمغرب وليبيا[7].

ففي الجهة الغربية استخدمت الشبكة المكلفة بإدخال السلاح للجزائر عبر الحدود المغربية طريقين بريين هما: طريق وجدة-وهران-الجزائر. وطريق وجدة- بشار. كما استخدمت برّا قطار وجدة-وهران[8].

أما بحريا فاستغلت وجود عامل جزائري على متن إحدى البواخر التي تقوم برحلات منتظمة بين مينائي الدار البيضاء ووهران، لتهرب كميات محدودة من السلاح. كما استخدمت أيضا بشكل مكثف خطوط النقل البحرية بين مينائي: أليكانت وبرشلونة في اسبانيا، وبين مينائي وهران والجزائر، كما كانت تستخدم أحيانا الخط البحري بين مرسيليا والجزائر[9].

---

[1] نفسه،ص52.

[2] سعيدي وهيبة، **المرجع السابق**، ص32.

[3] نفسه، ص33.

[4] محمد صديقي، **الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح**، تر.أحمد الخطيب، دار الشهاب باتنة، 1986، ص49.

[5] نفسه، ص50.

[6] نفسه، ص50.

[7] الطاهر جبلي، **المرجع السابق**،ص226.

[8] محمد صديقي، **المصدر السابق**، ص57.

[9] نفسه.

وتشير المصادر التاريخية على أنّ شبكات التسليح التي تأسست من طرف أحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد وقاضي بشير؛ قد عملت على تنسيق جهودها مع عناصر المقاومة التونسية المكلفة بجمع وإمداد المقاومة التونسية بالسلاح عن طريق ليبيا انطلاقا من أهم قواعد تخزين السلاح والتدريب عليه، وكانت عملية تهريب الأسلحة إلى تونس تحت مسؤولية كل من : الطاهر لسود وابن أخيه البشير وأحمد بن بلّة[1].

كلف كل من محمد خيضر وأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد بتمثيل الثورة الجزائرية في المشرق العربي؛ حيث تم استقبالهم من طرف جمال عبد الناصر؛ وتناقشوا معه مسألة دعم الثورة بالسلاح والقيام بمساعي مادية لدى جامعة الدول العربية في سبيل هذه الغاية. كان من نتيجة هذا التحرك أن قدّمت السعودية 100 ألف جنيه أي ما يعادل 100 مليون فرنك لثورة الجزائر؛ حيث أرسلت إلى اسبانيا بطلب من مصر ليستلمها هناك محمد بوضياف[2].

من أجل تحدي مشكل نقص السلاح خلال ثورة التحرير رفع شعار **"سلاحنا نفتكه من عدونا"**؛ حيث استعلت المعارك والاشتباكات مع العدو وكذا مخازن سلاحه مصدرا مهما لتسليح جيش التحرير؛ حيث كان السلاح بضاعة ثمينة ومن الصعب توفيره في كل الأوقات وعبر كل المناطق[3]، لذا كانت أوامر القيادة الثورية تؤكد على ضرورة الحفاظ على الذخيرة وعدم تبذيرها[4].

في سنة 1956 وبعد مؤتمر الصومام عيّنت لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولين سامين في جيش التحرير كلفوا بوضع تنظيمات وطنية في الخارج بتونس والقاهرة وهما العقيد بن عودة مكلف بتزويد الولايات بالأسلحة وكذا أوعمران وكان مكلفا بالشؤون السياسية والعسكرية[5]. وقد تمكن هذا التنظيم من نقل كميات معتبرة من السلاح إلى مختلف الولايات في 20 نوفمبر 1956 حيث وزعها العقيد بن عودة كما يلي:

الولاية الأولى: 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent.
الولاية الثانية: 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent.
الولاية الثالثة: 450 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent.
الولاية الرابعة: 550 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent.
القاعدة الشرقية: 100 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent.

ونقلت هذه الشحنة من الأسلحة انطلاقا من مصر على متن شاحنة بيتفورد تملها الثورة، وشاحنات ضخمة لعنصر ليبي يدعى "سالم شلبك"، وتم هذه العملية عبر محطات في مصر وليبيا وتونس وصولا إلى الحدود الشرقية للجزائر[6].

كما قدم العراق مساعدات مادية للثورة الجزائرية خلال سنة 1956 ثلاث شحنات معبأة على متن طائرات أنطونوف تشمل مدافع هاون وذخيرة وبنادق رشاشة F.M ومسدسات رشاشة P.M كما قدمت تركيا بعد زيارة رئيسها طرابلس ولقائه مع العقيد أوعمران 5000 مسدس آلي P.A وذخيرة الرشاشات MG34 وMG42. ووضعت هذه الأسلحة في مخازن ترهونة ثم نقلت إلى الحدود الجزائرية التونسية[7].

ضمن تقريرها الدوري أعدت لجنة التنسيق والتنفيذ في سبتمبر 1958 تقريرا حول وضعية الثورة آنذاك تحت عنوان "حصيلة وآفاق"، حيث تضمن في الداخل فيما يتعلق بجيش التحرير بأنّ الأولوية المطلقة لمشكلة توصيل السلاح والذخائر: بالنسبة للحدود الشرقية: ضرورة فتح ثغرات تسمح بتوصيل السلاح، والتفكير من الآن في إمكانية إلقاء الأسلحة بواسطة المظلات. أما بخصوص الحدود الغربية: يجب محاولة الحصول على الموافقة الضمنية لاسبانيا على الخصوص، وكذا الحصول بشتى الوسائل على الأسلحة والذخائر الموجودة في مستودعات الفرنسيين والأمريكيين والمتواجدة في التراب المغربي[8].

من فيفري 1958 إلى سبتمبر 1958 ومن سبتمبر 1958 إلى ديسمبر 1959 تقرر خلال اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ توزيعا جديدا للمهام أفضى إلى تأسيس مصالح عديدة من بينها إنشاء مصلحة التسليح والتموين

---

[1] الطاهر جبلي، **المرجع السابق**،ص232.
[2] سعيدي وهيبة، **المرجع السابق**، ص24.
[3] نفسه، ص42.
[4] نفسه، ص42.
[5] **التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962**، المرجع السابق، ص 96.
[6] **نفسه**، ص97.
[7] نفسه، 99.
[8] سعيدي وهيبة، **المرجع السابق**، ص50.

العام D.A.R.G خلفا لمصلحة التسليح سابقا، وأسند تسييرها إلى العقيد أوعمران. كانت مهمتها الأساسية هي نقل وإيصال الأسلحة من مختلف المراكز إلى الحدود الجزائرية التونسية والى الحدود الجزائرية المغربية. كما اهتمت هذه المصلحة بالحصول على السلاح والمعدات والمؤونة سواء عن طريق الشراء أو عن طريق الهبات ونقلها إلى الحدود الجزائرية الشرقية والغربية[1].

رغم كل هذه المساعي الحثيثة لحل مشكلة التسليح؛ إلا أنّ السياسة المنتهجة لتحقيق هذه الغاية ظلت غير فعّالة لعدم قدرتها على تموين جميع الولايات بالسلاح الذي تحتاجه، مما تطلب إيجاد حلول جديدة سوف تتحسن الوضعية من خلالها إلى حدّ ما؛ مع قيام الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، حيث كانت عمليات جمع الأسلحة تتم بطريقة فوضوية، لكن بعد إنشاء وزارة التسليح والتموين العام برئاسة محمود الشريف وفي تشكيلتها الثانية برئاسة عبد الحفيظ بوصوف الذي كان يشغل وزارة المواصلات والاتصالات العامة؛ قضى على تلك الفوضى؛ حيث أضيفت إلى وزارة التسليح الاتصالات العامة، فأصبحت تسمى وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG)، وشملت ثلاث مديريات(مديرية التسليح، مديرية الإدارة، مديرية التموين العام). وعقدت الوزارة اجتماعا بقيادة عبد الحفيظ بوصوف، بهدف التنسيق في عملية الحصول على السلاح وتوزيعه، حيث أفضى الاجتماع إلى تشكيل قواعد للإمداد في كل من الشرق والغرب، فعين بوداود منصور مسؤولا على قاعدة المغرب، وبن عودة وبوزيد عبد المجيد على قاعدة تونس[2].

شكلت الجبهة البحرية بدورها مجالا مفضلا لعبور إمدادات السلاح لثورة التحرير انطلاقا من مصر أو دول أوروبية وصولا إلى شواطئ المغرب، كانت الأسلحة تمر برا إلى غاية الموانئ المعنية بعملية الشحن. جاء في تصريح محمد يوسفي:"في برشلونة جمعنا كثيرا من الأسلحة وكنا نبعثها عن طريق البر والبحر، فالنسبة للبر كنا نملأ جوانب السيارات التي تذهب من برشلونة إلى خسيراس ومنها إلى طنجة، ثم تطوان، حتّى تصل إلى الولاية الخامسة"[3].

في جويلية 1956 وصلت شحنة سلاح في الباخرة دينا (Dina) إلى المغرب مرورا بطرابلس؛ حيث كان المسؤول على الرحلة شخص سوداني يدعى سي ابراهيم بتكليف من المصريين، وصلت الباخرة في منتصف الليل أو الواحدة صباحا حيث رست بعيدا عن الشاطئ وكان المناضلين يقومون بنقل الأسلحة بواسطة زوارق صغيرة[4].

لقد سمحت السلطات المغربية باستعمال بعض شواطئها في استقبال إمدادات السلاح للثورة الجزائرية، حيث كان جيش التحرير يمتلك قاعدة بالساحل الغربي للمغرب تعرف بقاعدة الناظور، حيث جنّد لها أشخاص متمكنون في السباحة والغطس، والذين يطلق عليهم برجال الضفادع البشرية. وتقوم هذه القاعدة بمهمات نقل السلاح في قوارب صغيرة إلى الجزائر نحو سواحل الغزوات مرّتين في الأسبوع، ولم تتمكن السلطات الاستعمارية من كشفها[5].

في جانفي 1960 وبعد تعديل طرأ على الحكومة المؤقتة تم جمع وزارة التسليح والتموين العام ووزارة المواصلات العامة والاتصال في وزارة واحدة تدعى وزارة التسليح والمواصلات العامة بإدارة عبد الحفيظ بوصوف، وعلى إثرها سجلت أنظمة التسليح تحولا ملحوظا سواء كان ذلك على مستوى التنظيم أو على مستوى الوسائل والنشاطات، حيث أنشأت مديرية التسليح الشرقية ومديرية التسليح الغربية، زيادة على الممثلية الموجودة في أوروبا[6].

2) أساليب المواجهة العسكرية

كان من أهداف المنظمة السرية؛ أن تكون إطاراتها ومناضليها على القتال التحرري، من خلال ترقية المستوى التقني والتكتيكي لهذا الكفاح. حيث قامت على المستوى التقني بدراسة نظرية وتطبيقية حول استعمال الأسلحة الحديثة والمتفجرات، أما على المستوى التكتيكي نجدها قد اختارت الأعمال الحديثة التي تناولت حرب العصابات (Guérilla)، وكذا حروب الفلاحين والكوموندوس، بمعنى مختلف التفاصيل والتعليمات التي تتلاءم

---

[1] **التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962**، المرجع السابق، 99.

[2] سعيدي وهيبة، **المرجع السابق**، ص51.

[3] نفسه، ص80.

[4] نفسه، ص81.

[5] نفسه، ص84.

[6] **التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962**، المرجع السابق، ص ص100- 101.

وتتأقلم مع طبيعة الجزائر وإمكانات المناضلين وقدرة استيعابهم. أما بخصوص التكون التكتيكي فكان يتم نظريا وتطبيقيا. كما تمّ مضاعفة إستراتيجية الحرب الثورية في الأرياف لتكييف العناصر مع التحديات التي تفرضها حرب العصابات[1].

ضمن هذا الإطار نجد بأن مصطفى بن بولعيد خلال عملية تكوين المناضلين في المنظمة الخاصة قد أسس خلايا للتدريب العسكري، كما أشرف على تدريب المنخرطين على حرب العصابات[2].

كانت أوامر القيادة الثورية تؤكد على ضرورة الحفاظ على الذخيرة وعدم تبذيرها، حيث شكلت عملية الاستيلاء على أكبر كمية من سلاح العدو ضمن إستراتيجية التكتيك الذي تتبعه الثورة في معاركها مع الجيش الفرنسي[3].

لقد علق احمد محساس عن الأساليب التكتيكية والأعمال القتالية للثورة الجزائرية في المرحلة الأولى معتبرا أنّها كانت أكثر كثافة مقارنة بالأعمال المسلحة بعد مؤتمر الصومام والذي يمكن اعتباره حدّا فاصلا للمرحلة الأولى، فلم نكن بحاجة للاعتماد حسب قوله على الحرب النظامية بل أسلوب حرب العصابات الذي كان مبدأ جميع العمال القتالية المسجلة خلال هذه المرحلة[4].

إن أساليب الأعمال العسكرية لثورة التحرير لم تختلف كثيرا بين المرحلة الأولى وبعد مؤتمر الصومام 1956؛ فقد ارتكزت على الإستراتيجية التالية:

1-الانتشار والتوزيع من خلال عمليات في مختلف المناطق لتعميم الثورة من أجل إرباك القوات الفرنسية، وإحداث اضطراب في صفوفها مما من شأنه عرقلة جهودها في متابعة الثوار.

2-الاعتماد على حرب الكمائن وعمليات التسلل الليلي لقيام بعمليات نوعية على منشآت العدو المدنية والعسكرية خاصة مخازن السلاح والذخيرة لتمكين جيش التحرير من التزود بالسلاح الذي كان شحيحا في هذه المرحلة.

3-اعتماد اللاّمركزية في إقرار وتنفيذ العمليات القتالية وكان هذا المبدأ معتمد بدوره في إدارة مختلف المناطق منذ اندلاع ثورة التحرير[5].

4-التركيز في الأعمال القتالية في الأرياف والجبال واستغلال المناطق الجبلية كقواعد آمنة لجيش التحرير، مع اعتماد إجراءات احترازية تتمثل في تأمينه من خلال تطهيره من العملاء ومهاجمة مراكز المعمرين من مزارع ومنشآت اقتصادية بغية الحصول على المؤونة[6].

5-بروز العمليات الفدائية داخل المدن بعد مؤتمر الصومام أواخر 1956 وبداية 1957 بهدف نشر الوعي الثوري لدى سكان المدن والاستفادة من التأثير الإعلامي لهذه العمليات. لقد نجحت هذه الإستراتيجية الجديدة في نقل العمل الثوري من الأرياف إلى المدن، مع أنّ الأرياف سترجع الأولوية في العمل الثوري بعد فشل معركة الجزائر.

6-اعتماد إستراتيجية قائمة على عدم اعتماد حرب المواجهة مع الجيش الفرنسي إلا للضرورة القصوى؛ هذا ما يفسر اللجوء إلى المواجهة والالتحام مع العدو والقتال في النهار رغم اعتماده عادة على عمليات التسلل الليلي كان ذلك في هجومات 20 أوت 1955 لفكّ الحصار المطبق على منطقة الأوراس، وكذا في معركة الجرف سبتمبر 1955[7].

7-التقليل من عدد المقاتلين في المساحة الجغرافية وعند التنقل لكي لا ترصدهم عيون وفرق الجيش الفرنسي كما يسهل انسحابهم وتسللهم عند الخطر وان كان الأمر يفرض المواجهة سيمكن التقليل من عدد الشهداء، إن هذه الإستراتيجية تمّ تفعيلها بشدة خلال مرحلة ديغول الموصوفة بمرحلة حرب الإبادة. وضمن هذا المجال يقدر جاك فريمو (Jacques Fremeaux) في كتابة "فرنسا والجزائر في حرب 1830-1870-1954-1962" عدد مقاتلي جيش التحرير الوطني بمتوسط 200 مقاتل في مساحة 3 إلى 4 كلم مربع، حيث ينتقلون من نقطة لأخرى بالاستعانة من أعوان ومرشدون يعرفون الطرق عبر الجبال والغابات والمناطق الوعرة.

---

[1] سعيدي وهيبة، **المرجع السابق**، ص17.

[2] نفسه، ص18.

[3] نفسه، ص42.

[4] عامر شنين، **الإستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني 1954-1956**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف يوسف مناصرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر2، السنة الجامعية 2014-2015، ص87.

[5] نفسه، ص87.

[6] نفسه، ص88.

[7] نفسه، ص88.

8- تركيز العمليات العسكرية على العدو في المراكز المنعزلة والانسحاب بسرعة.
9-في حالة الحصار المطبق على قوات جيش التحرير؛ تتجمع هذه الأخيرة على نقطة معينة من طوق الحصار للجيش الفرنسي، تسمى هذه التقنية المعتمدة بكرة النار، هدفها اختراق الحصار في اضعف نقطة وبعمل قوي جدّا مع غزارة النيران، وعادة ما تتم عملية فكّ الحصار ليلا وفي الظروف المناخية الصعبة لزيادة فرص نجاحها؛ ضمن ما يعرف بحرب الإنهاك والاستنزاف[1].
10-لقد ارتكزت إستراتيجية الثورة في مختلف مراحلها على تفادي أسلوب المواجهة مع العدو والاعتماد على مجموعات صغيرة، بالنظر لعدم تكافؤ القوة بين الطرفين قوة وعتادا ولتفادي الخسائر والاقتصاد في استخدام الذخيرة والسلاح لصعوبات توفيره ونقله إلى داخل الجزائر.
جاء في تصريح أحد ضباط جيش التحرير: **"إن مبادئ حرب العصابات لم تلقن من كتابات ماو تسي تونغ، ولا من أي كتاب ماركسي آخر، ومهما تكن هذه النظريات ممتعة ومفيدة، فإنها في اغلب الأحيان كانت غير معروفة لدى المجاهدين باستثناءات بسيطة جدا، كان المجاهدون يستوحون طرائق عملهم من الطرق التقليدية في إفريقيا الشمالية بدأ من التطويق حتى الإرهاب والتنكيد التي كان يقوم بها الأمير عبد القادر أحيانا، والقضية كلها هي الاستفادة من اثر المباغتة والهجوم السريع، ثمّ التبدد في الطبيعة حاملين معهم أكبر كمية من الأسلحة"[2].**
لقد بلغت العمليات القتالية من 1 نوفمبر إلى 31 ديسمبر 1954 عدد 309 عملية موزعة إلى 187 عملية ضد الأملاك العامة والخاصة و122 عملية ضد الأشخاص. ليرتفع هذا العدد إلى 6272 عملية خلال 1955 موزعة إلى 3222 عملية ضد الأملاك العامة والخاصة و3050 عملية ضد الأشخاص. ليتضاعف هذا العدد ثلاثة مرات خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 1956 إلى 18850 عملية موزعة إلى 9731 عملية ضد الأملاك العامة والخاصة و9119 عملية ضد الأشخاص[3].
استنتاج:
ظلّت قضية السلاح رغم توفره شراء وهبات في سنوات لاحقة للعملية الثورية إلا أنّ القيادة الثورية وجدت صعوبات كبيرة في إدخاله إلى الجزائر بسبب الرقابة الفرنسية وتأثير الأسلاك الشائكة التي عرقلت بقوة عملية نقله للداخل.

[1] نفسه، ص91.
[2] نفسه، ص88.
[3] نفسه، ص93.